

الفصل الأول

مقدمة لإدارة الأعمال الدولية

مقدمة

إدارة الأعمال الدولية مجال دراسة حديث نسبيا وقد بدأ الاهتمام بهذا المجال قبل ثلاثة أو أربعين عقود وحالياً تتسابق الجامعات في إدخاله إلى مناهجها، كذلك أكدت كثير من الهيئات التعليمية القومية في البلدان المتقدمة ضرورة تضمين إدارة الأعمال الدولية في أي برنامج لدراسة إدارة الأعمال.

ماهية إدارة الأعمال الدولية

تحوي كلمة دولية بأنها أعمال تتعلق بأكثر من دولة أي أنها أعمال عبر الحدود لنا فيها مصلحة مشروعه، وبالطريقة التي تخدم أهداف المنشأة.

تعرف الأعمال الدولية على أنها:

”معاملات بين أفراد ومنشآت من دول مختلفة ، هي تجارة أو استثمار بين منشآت تجارية في دولة ما ومشنآت تجارية ذات صلة بالأولى في دولة أخرى.“

وهذه العلاقة ليست علاقة عابرة تنتهي بإكمال المعاملة أو إنهاء الصفقة.. إنما هي من وجهة نظر إدارية علاقة تميز بخصائصين وهما:

- 1- إن لها شيئاً من الديمومة (دائمة).
- 2- يتم التبادل الاقتصادي بين الدول من خلال انتقال السلع كما في التجارة. (الانتشار الجغرافي).

الاستثمار المباشر وغير المباشر

الاستثمار المباشر:

تعني به شراء وتملك أصول خارجية في شركات عامله أو المساهمة فيها. والمعنى هنا امتلاك أو شراء شيء ملموس ومحدود وبذلك يصبح لنا تأثير بدرجة ما على مسار الشركة التي نساهم بها.

الاستثمار الغير مباشر:

يكون بشراء أوراق مالية كأسهم أو سندات تصدرها مؤسسة أخرى، وتشترى هذه الأوراق المالية بهدف الربح لذلك يكون اصحابها حق غير مباشر في تلك المؤسسة لكنه لا يؤثر على مسارها.

✓ من ذلك نستنتج أن الشركة الدولية:

"هي الشركة التي تمتلك الشعلة الاقتصادية في أكثر من قطر."

✓ أهم صفات الشركات الدولية :

1 - امتلاك ملأة الناجية في أكثر من قطر.

2- ادارة كل هذه العلاقات و الشركات باستراتيجية واحدة.

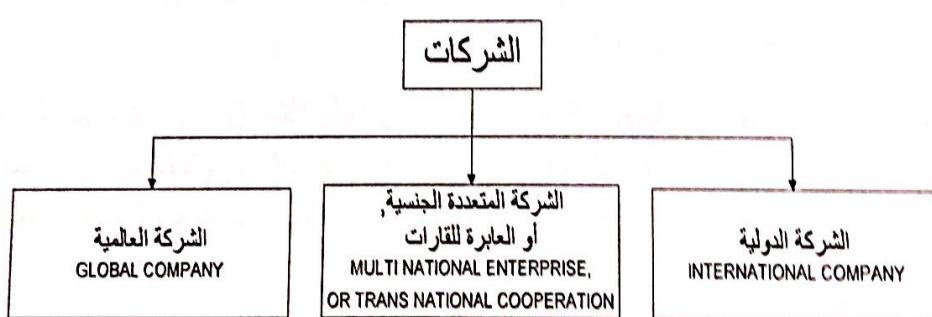
3- نقل الأموال والموظفين والسلع والأفكار والحسابات بين الرئاسة وشركاتها وبين الشركات المختلفة وبين الشركة الدولية وزبائنها في الدول الأخرى.

يميز علماء الإدارة الدولية وبين الشركة الدولية والشركة متعددة الجنسية والشركة العالمية.....

الأولى : لها قاعدة هي موطنها ومحور اعمالها.

الثانية : تتخذ أكثر من موطن لها.

الثالثة : فلا موطن لها من حيث التوجه والنظره الى اعمالها و تعتبر هذه مرحلة متقدمة.



أهمية الأعمال الدولية و أنواعها

التجارة والاستثمار الخارجيان ليسا شيئاً جديداً فقد عرفهما العالم ونعرفهما نحن العرب والمسلمون منذ أمد بعيد.. ولكن الجديد هو ضخامة حجمها وازدياد ذلك الحجم.

أنواع الأعمال الدولية:

أولاً: التجارة الخارجية: وتنقسم إلى قسمين،

- تجارة السلع
- تجارة الخدمات.

ثانياً: الاستثمارات الخارجية المباشرة

ثالثاً: الاستثمارات غير المباشرة

رابعاً: بعض أنواع الاعمال الدولية الأخرى

أولاً: التجارة الخارجية

✓ تجارة السلع

ازداد حجمها مع السنتين بعد الحرب العالمية الثانية. إذ تمت بأكثر من ثمانين ضعفاً في نصف القرن المنتهي. وبالنظر إلى العقود الأخيرة فقد تضاعفت حجم صادرات السلع عدة مرات.

أما من حيث التوزيع الجغرافي فتساهم الدول الصناعية بنسبة تتفاوت من 60% إلى 70% من التجارة الدولية.

وهنا نحب أن نلقي النظر إلى أن الصين التي كانت العاشرة في الترتيب ففزة كبيرة لتصبح الأولى فعلياً، كما انضمت الهند إلى نادي الكبار وكل ذلك يوضح تزايد أهمية التجارة ودور هاتين الدولتين المتعاظم في الاقتصاد العالمي.

حصة المملكة العربية السعودية هي الأكبر بين دول الشرق الأوسط حيث أن نصيب المملكة من إجمالي صادرات الشرق الأوسط كان يتراوح ما بين الربع والخمس من الإجمالي خلال عقد الثمانينات وفقاً بذلك في التسعينات وما بعدها طبقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي.

✓ تجارة الخدمات

تترك دوراً أساسياً في اقتصاد أي دولة. ويزيد دورها كلما نما القطر.

تمثل أكبر حصة من مجموع القطاعات الأخرى.

تعتبر أصعب من تجارة السلع. لأنها تتطلب انتقال الأفراد لإنتاجها أو استهلاكها في الدول الأخرى، وقد تتطلب قيام منشآت في الخارج.

حصة الدول المتقدمة تفوق الدول النامية بمرات.

ثانياً: الاستثمارات الخارجية المباشرة

- ويعرف الاستثمار المباشر بأنه تملك أصول أو أنشطة اقتصادية خارجية والتحكم فيها مهما كانت درجة ذلك التحكم.
- الاستثمار المباشر مجال كبير لعمليات الشركات الدولية وهو بالمثل ذو حجم ضخم، إلا أنه ليس بمثل ضخامة حجم التجارة الخارجية.
- يتطلب الاستثمار المباشر انتقال رأس المال والكوادر البشرية الإدارية والفنية بالإضافة إلى الموارد الأولية أو شبة المصنعة ولذا عملية الاستثمار الخارجي أكثر تعقيداً من التجارة الخارجية وتتطلب ترتيبات وإجراءات أكثر وبهذا مخاطرها أكثر.
- الاستثمارات الخارجية أكثر تعقيداً من التجارة الخارجية. (لذا تأتي الاستثمارات الخارجية المباشرة بعد التجارة الخارجية في الأهمية كأعمال دولية)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

- بناءً على ما سبق ففي التجارة تتركز الاستثمارات الأجنبية في الدول المتقدمة حيث استقبلت ما يفوق 75% من الاستثمارات الكلية أحياناً وقد كانت الولايات المتحدة دوماً أكبر متلق لكن مع بداية الألفية الثالثة بدأت حصة الدول المتقدمة تقل لصالح الدول النامية والاقتصاديات تحت التحول بل أن حصة الصين صارت الأولى عالمياً.
- إن تذبذب حصة الدول النامية النسبية من إجمالي الاستثمارات الدولية المباشرة رغم الزيادة المطلقة فيها خاصة في ما قبل التسعينيات لكن هناك زيادة واضحة وكبيرة في عقد التسعينيات وما بعده تتبني عن اهتمام متزايد من جانب الشركات الدولية بالاستثمار في الدول النامية كأسواق ومناطق إنتاج. إلا أن هذه الفقرة لم توزع بالتساوي بين الدول النامية.
- ومن الطبيعي أن حجم هذه الأموال يتأثر كثيراً بأسعار النفط صعوداً أو نزولاً لكن ما نحاول تأكيده في هذه الأرقام هو أهمية الإعمال الدولية للبلاد العربية أفراداً ومؤسسات وأنها مجال يتطلب إعداد قدرات ومهارات لإدارة هذه الأصول وتأهيل الشباب المتعلم في مجالها.
- أما استثمارات الدول العربية خارج الدول العربية فهي في ازدياد وهي أقوى من الاستثمارات العربية البينية المباشرة.

ثالثاً: الاستثمارات الغير مباشرة

- تختص الاستثمارات الغير مباشرة بمتلك أوراق مالية في مؤسسات خارجية، فهي في العادة لا يتبعها تحكم في الاستثمارات وهي في الغالب قصيرة الأجل وحجمها عالمياً صعب التقدير لأسباب عديدة منها أن المستثمرين عادة أفراد وشركات و أعدادهم بالملايين، ويدخلون ويخروجون من السوق بمعدل دوران عالي. لكن الاستثمارات غير المباشرة تبقى نوعاً مهماً من أنواع الأعمال الدولية.

• كذلك توجد معظم الاستثمارات الخارجية العربية في الدول الغربية في شكل استثمارات غير مباشرة.

• تتصف الاستثمارات غير المباشرة بوجود درجة قليلة من التحكم بيد المستثمر ولأسباب عملية قانونية ومحاسبية وغيرها.

• أسواق المال العالمية هي المجال الأكبر لهذه الاستثمارات غير المباشرة على المستوى الدولي.

رابعاً: أنواع الأعمال الدولية الأخرى

عقود الترخيص: تقوم الشركة الأجنبية بالسماح لشركة أخرى في بلد آخر باستعمال تقنية معينة طورتها الشركة الأجنبية أو باستخدام اسم تجاري ملك لئن الشركة مقابل مبلغ معين تدفعه الشركة المحلية.

عقود تسليم المفتاح: هنا تتعهد شركة أجنبية بإكمال مشروعه بكامله أو جزء منه على حسب الاتفاق وتتفذ ذلك المشروع من مرافقه الأولية حتى مرحلة التشغيل. يشمل ذلك تشييد مطار أو طريق أو مستشفى أو مصنع الخ. تسلم الشركة المتعاقدة المفتاح بمعنى إن المشروع جاهز للتشغيل.

عقود الإدارة: تتلزم شركة أجنبية بإدارة منشأة في بلد آخر مقابل أجر. قد يكون تصميم المنشأة وأسمها من عمل الشركة المديرة كما نجد في الفنادق والمستشفيات لكن ذلك ليس بالضرورة. ومقابل القيام بالإدارة تتلقى الشركة الأجنبية أتعاباً أو نصيباً في الأرباح.

عقود التصنيع: هنا تعقد الشركة متعددة الجنسيات اتفاقيه مع شركة وطنية عامة أو خاصة في الدولة المصيفه يتم بمقتضاهما قيام أحد الطرفين بتصنيع او انتاج سلعه معينه وربما وضع علامة الشركة الأخرى عليها وشحنها اليها اذن اتفاقيات انتاج بالوكالة وتكون عادة طويلة الأجل.

عقود الوكالة أو الوكلاع: وهي فقط تكون في مجال التصدير والتسويق وعقد الوكالة هو عبارة عن اتفاقية بين طرفين يقوم بموجبها احد طرفين (الأصل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو (المستهلك النهائي أو الصناعي). يتلقى الوكيل عمولة عن كل صفقة تتم وهو مجرد وسيط أو ممثل حيث يحتفظ الطرف الأول بعلامته التجارية على السلع كما يحتفظ بملكية السلع إلى أن تكتمل المبادلة.

الشركات متعددة الجنسيات

• تقوم بأنواع النشاط المذكورة شركات خاصة وتطلق عليها عدة أسماء كالشركات الدولية و العالمية أو عبر الوطنية أو الشركات متعددة الجنسيه والاسم الأخير ما يستعمله الأكاديميون بكثرة .

• أما متى تصبح الشركة عالميه أو دوليه وليس محليه فهناك من يضع نسبة أو حدودا دنيا لحجم النشاط الدولي قبل أن تصبح الشركة دوليه كأن لا يقل ذلك عن عشرة بالمائة من مبيعات الشركة الكلية لكننا هنا سنكتفي بالقول أن للشركة نسبة معتبرة من مبيعاتها مصدرها أعمال دوليه وكان

- المعيار المستخدم في قياس الحجم لاختيار الالف شركة الاولى كان القيمة السوقية لأصول الشركة ولا تتغير هذه الارقام من سنة لسنة لكن هناك بعض التغيرات في المدى الطويل .
- هذه الشركات هي نتيجة للعولمة.
 - يرى د يكن أن الشركات متعددة الجنسية هي أكثر الشركات قوة، منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي وعوا ذلك إلى :
- 1 - تحكمها في نشاط اقتصادي في اكثر من قطر .
 - 2- قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول .
 - 3- مرونتها الجغرافية.
- لهذه الشركات شبكات داخلية وشبكات خارجية مع شركات ومؤسسات أخرى
- مناهج إدارة الأعمال الدولية**
- أوجه التشابه : إدارة الأعمال الدولية هي جزء من علم إدارة الأعمال كما أنها تستخدم إلى درجة كبيرة نفس المنهجية وتطبق كثيراً من نظم وقواعد إدارة الأعمال عموماً.
- الاختلاف الوحديد** : يمكن الاختلاف أن " إدارة الأعمال الدولية ذات بعد خارجي وتنتطرق للوضع الداخلي في كل دولة وأساليب الأعمال والتجارة في أكثر من دولة وذلك لتحبيب قراراتنا الاستثمارية وفشلها في تحقيق أهداف المنشأة .. "

بينة إدارة الأعمال الدولية

*العادات والتقاليد. *الوسطاء.
*أجهزة الدولة الأم ونظمها ومؤسساتها. *المنظمات العالمية والانفقيات. *المجموعات الاقتصادية. *شركات متعددة الجنسية.

وعموماً الاختلافات التي تميز إدارة الإعمال المحلية عن إدارة الأعمال الدولية تنشأ من كون العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز عن العلاقات الاقتصادية داخل البلد الواحد. ويمكن أن نقول إن أسباب ذلك التمايز يرجع إلى الحقائق التالية:

- 1- تباين واختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول.
- 2- اختلاف العادات والتقاليد.
- 3- تنوع السياسات الوطنية والنزاعات القومية.
- 4- اختلاف النظم النقدية والمعرفية.
- 5- اختلاف الأسواق بين الدول.

أسباب العولمة

العولمة في إدارة الأعمال هي مرحلة متقدمة تدير فيها الشركات أعمالها دون اعتبار للحدود.

أما مسبباتها.....

- 1- تحرير التجارة الدولية. رفع الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات من جانب الدول.
- 2- ازدياد التكامل الاقتصادي. يشمل تسهيل انتقال عناصر الإنتاج بالإضافة إلى انتقال السلع كما يتضمن تنسيق السياسات بين الدول وربما توحيد العملة لكنه عادة يشمل عدداً أقل من الدول.
- 3- تحرير الاقتصاديات : وهنا نلحظ ثلاثة توجهات رئيسية:
 - (أ) رفع القيود الحكومية على أنشطة القطاع الخاص،
 - (ب) خصخصة الخدمات الحكومية،
 - (ج) انهيار الشيوعية
- 4- التقنية : وتأثر من ثلاثة جوانب رئيسية:
 - (أ) ابتكار طرق الإنتاج الشامل،
 - (ب) تحسين المواصلات والنقل،
 - (ج) تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات .

الفصل الخامس : الاستثمار الأجنبي و اقتصاد الدولة المضيفة

مقدمة

- الاستثمار الأجنبي لم يكن مثار جدل وحسب بل قامت حوله نظريات ثوريه راديكالية وصلت ذروتها في الفكر الماركسي الذي يرى في الاستثمار الأجنبي توسيعا رأسماليا وامتداد للاستعمار. من الجانب الآخر عزز التحصب الوطني المناهض لكل ما هو أجنبي من ذلك وارتبط الاستثمار الأجنبي فعلا بالمستعمر الأجنبي بل أن بعض البلدان غزتها الشركات الأجنبية أولاً ومهنت المستعمر بعد ذلك مثلما حدث في الهند.
- أما الان فقد انتهى زمن الاستعمار والإمبراطوريات وأمسكت الدول المستعمرة سابقا بزمام أمرها و أكدت استقلاليتها ومع النصف الثاني من القرن العشرين ميلادي انضمت عشرات الدول إلى صف الدول المستقلة.
- في الوقت الحالي ومنذ بداية الثمانينيات خفت حدة الجدل وقد كثير من مضمونه العقائدية والنيرة القومية وأصبح ينظر الى الاستثمار الأجنبي نظرة برمجاتية فهو ليس خيرا كله وليس شررا كله.
- الشركات الأجنبية ذات اثر كبير لاشك في ذلك ولها وقع على اقتصاد اي بلد تعمل فيه. ترحب الدول بالأموال و التقنية التي يجلبها الاستثمار الأجنبي و بالأسواق التي يفتحها المستثمرون الأجانب ل الصادرات تلك الدول لكن تلك الدول في نفس الوقت تخشى من تأثير الشركات السلبية على موازین مدفوّعاتها وعلى شركاتها المحلية وتخاف الدول فوق ذلك الآثار السياسية التي قد يأتي بها ذلك الاستثمار.
- دول العالم اليوم كما اسلفنا غيرت من نظراتها بدرجة كبيرة الدول النامية بادت في تحرير اقتصادياتها وهي تعمل لجذب المستعمرات الأجانب بعد فشل سياسات عقدي السبعينيات والسبعينيات الاشتراكية.
- ومن جهة نظر الدولة المضيفة أصبح اذن من المهم جدا معرفة اثر كل استثمار اجنبي على اقتصادها وعلى تحقيق الاهداف القومية.

أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات

- يعكس ميزان مدفوعات كل بلد مركزها المالي في تعلقها مع باقي دول العالم وقدرتها على اقتناص موارد وسلع خارجية والكل يعمل على تقليص عجزة في التعامل مع باقي العالم بل لتحقيق فائض ان امكن والنشاط الأجنبي بالضرورة ذو اثار على ميزان المدفوعات قد تكون موجبة وقد تكون سالبة.
- قد يقود الاستثمار الى عجز في ميزان المدفوعات لكن علينا أن نوازن بين ذلك وبين اثار الاستثمار الأخرى فهو قد يحقق زيادة في الدخل القومي التي تقود بدورها الى زيادة الميل الى الاستيراد وبالتالي زيادة العجز أو قد يقود الاستثمار الى توفر السلع وبالتالي الى ثبات الاسعار ما يهمنا هو الأثر الكلي والصورة الشاملة.
- ذلك يختلف الاثر طبقا لنوع الاستثمار وللسياسات التي تتبعها الشركة في مجال الانتاج والتسويق وتحويل الارباح .. الخ
- الاستثمار الأجنبي قد يأخذ شكل استثمار مباشر جديد تبدأ في الشركة عملا جديدا تماما وتبادر بتشييد منشأة انتاجيه او قد تقوم الشركة بشراء شركة عاملة، في الحالة الاولى تضطر الدولة لاستيراد مواد وماكينات واليات ... الخ لكنها لن تستورد شيئا في الحالة الثانية وذلك في البداية على الاقل ، وهنا يختلف الاثر المبدئي فعندما تقوم الشركة الاجنبية بتحويل ارباح الى الخارج فذلك اثر سلبي واضح على ميزان المدفوعات. لكن اذا قامت الشركة بدلا عن ذلك بإعادة استثمار الارباح محليا في التوسع في اعمالها في البلد المضيف فسيكون الاثر ايجابيا او على الاقل محايضا.
- من جانب الدول المصدرة لرأس المال دول موطن الشركات الاجنبية هناك تساؤل عما يؤدي الى الاستثمار في الخارج و اثره على التصدير، يتساءل النقاد:
- ليس الاستثمار بديلا للتصدير، الا يؤدي القيام بالاستثمار في الخارج كالاستثمار الامريكي في اليابان الى تقليل الصادرات الأمريكية الى اليابان؟ من الجانب الآخر هناك من يقول بالعكس اي ان الاستثمار في الخارج يؤدي الى زيادة التصدير لأن الشركة الأمريكية المستثمرة ستشحن البضائع و ماكينات.. الخ من امريكا لإنشاء المصنع باليابان وبذلك يؤدي الاستثمار في الخارج الى زيادة الصادرات ولذا الاستثمار ليس بالضرورة بديلا للتصدير بل مكملا له في تلك الحالة.

أثر الاستثمار الأجنبي على الدخل و العمالة

- اذا كانت العمالة غير كاملة في بلد ما اي ان هناك موارد بشرية غير موظفة فان قيام استثمار اجنبي في ذلك البلد يمثل دون شك اضافة للدخل القومي في ذلك البلد وللعمالة فيه وقيام الشركة بفتح أسواق جديدة والتصدير اليها هو اضافة للدخل بغض النظر عن اثره على العمالة في البلد لأن الصادرات من مكونات الدخل القومي وزيادتها تزيد الدخل القومي.
- هذه حتى الان هي الفوائد المباشرة وهناك فوائد وتكليف اخرى غير مباشرة لا يمكن تجاهلها وهي ما يسمى بالاقتصاديات و الاقتصاديات. فقد يؤدي تشغيل الشركة الاجنبية الى قيام صناعات وشركات حولها تمدها بالمواد او تشتري منها مكونات تعالجها بعد ذلك بسعر ارخص مما كانت تستشتري به او قد تهيئة الشركة الاجنبية للشركات المحلية من حولها تقنية ما كانت الشركات المحلية ستحصل عليه من الجانب الاخر قد يؤدي الاستثمار الاجنبي هذا الى زيادة تكاليف الانتاج للآخرين برفعه أسعار المواد او الاجور...الخ وهناك ايضا منافع يجب ادخالها مثل الضرائب التي تدفعها الشركة الاجنبية وهذه تعد زيادة في الدخل الحكومي قد لا تظهر في الحسابات العادية.
- الاستثمار الاجنبي يساعد في رأي الكثيرين في نمو الانتاج المحلي و تحسن توزيع عناصر الانتاج.
- الاستثمارات الاجنبية تستفيد عموما او تسعى للاستفادة من السوق المحلي كمصدر لرأس المال.
- وعوده الى تقييم اثر الشركات الاجنبية على اقتصاد البلد المضيف نذكر ان هناك عدة طرق لذلك والطريقة التي ناقشناها هي طريقة المنافع الصافية وهناك طرق أخرى لتحديد حجم المنافع لكنها جميعا متشابهة المنهج.
- تقارن طريقة اخرى بين قيمة الموارد المستعملة في المشروع بقيمة المنتج مقينا كما لو أنه مستورد أي أنها تحسب قيمة الموارد المستخدمة في الانتاج بالعملة المحلية بينما تحسب قيمة المنتج بالعملة الاجنبية ثم تقسمه القيمة بالعملة الاجنبية على التكلفة بالعملة المحلية. وكلما قلت تلك النسبة كلما قلت جاذبية المشروع.

نقل التقنية و الادارة

التقنية مورد قابل للاستهلاك يتكون من معلومات و قدرات و سبل استخدام و تحكم في الموارد بغرض انتاج وتوزيع السلع والخدمات المرغوبة اقتصاديا و اجتماعيا و تختلف التقنية عن العلوم الصرفية لا التقنية تهتم بتطبيق المعرف العلمية بينما تركز العلوم الصرفية على معرفة خصائص الاشياء و العلاقات فيما بينها.

وتنقسم التقنية الى عدة تصنیفات:

- 1 - تقنية صلبة، وتشمل الاليات والرسوم.
 - 2 - تقنية ناعمة تتمثل في اساليب الادارة والتسيير.
 - 3 - تقنية متقدمة (اخر صيحة)
 - 4 - تقنية قديمة
 - 5 - تقنية محزومة: تأتي فقط كجزء من حزمة او اتفاق ومرتبطة به.
 - 6 - تقنية حرة متاحة عند الصانعين.
- التقنية ليست شيئا يمكن شرائه بحرية.
 - عملية نقل التقنية عملية معقدة تتطلب احيانا التوثيق والتدريب و تصميمات و دعما فنيا ويمكن ان تنتقل التقنية من خلال التجارة والاستثمار وعقود الادارة والتراخيص و عمليات تسليم المفتاح.
 - من اهم الفوائد او الميزات التي تعزى الى الاستثمار الاجنبي هي ان من احسن الوسائل ان لم يكن خير وسيلة لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الادارية من بلد الى بلد خاصة من الدول المتقدمة الى الدول النامية.
 - سوق التقنية سوق احتكاري وليس من السهل شراء التقنية فيه والشركات التي تستثمر في الخارج يفترض انها تستأثر بامتلاك قدرات فنية او ممتلكات خاصة غير متاحة لآخرين و لا توجد إلا لديها.
 - في الصناعات الناضجة والمرافق العامة الاستثمار الاجنبي ليس ضرورة ويمكن الحصول على التقنية بدونه لكن في الصناعات الدقيقة والمتخصصة يصعب ذلك.
 - اذا تختلف الدول في نظرتها الى احسن طريقة لاستيراد التقنية. وتتفادى كثير من الدول الملكية الاجنبية الكاملة و تسعى الى الشراكة على الاقل اي ان يكون هناك شريك محلي.

الخدمات وحساب قيمة المشروع:

- تظهر المحاسبة المالية الموقف المالي وقيمة المشروع من وجهة نظر الشركة الخاصة او الفرد المالك لكنها لا توضح قيمة المشروع للمجتمع ككل وهو الامر الذي يسعى الاقتصاديون لتقديره فريقون ما يمكن قياسه ويقدرون فيما لما يصعب قياسه ويأخذ صانعوا القرار في الدولة ذلك التقدير ليحددو ان كان للاستثمار الأجنبي المقترن جدوى تسمح بقيامه.

حوافز وقيود:

- **الحوافز:** توضع الحوافز أساسا لجذب الاستثمار الأجنبي للبلد وتوجيهه نحو مجالات معينة او مناطق بعينها تسعى الدول للحصول على التقنية المتقدمة بهذه الطريقة لنمية مواردها وتحسين منتجاتها وتوسيع أسواق صادراتها من خلال الشركات الأجنبية او الاستفادة من قدرات الشركات الأجنبية لتنمية المناطق المختلفة في القطر وزيادة العمالة والدخل القومي فيه. تضمن الدولة هذه الحوافز المتقدمة في تشريع ونظام قانوني يعكس هذه السياسة ويعمل لتحقيقها.

- **القيود:** تبدأ هذه القيود اولا بتحديد المجالات التي يسمح بالاستثمار فيها حيث تكون هناك قطاعات مقوله امام المستثمر الأجنبي لأسباب استراتيجية لا تريد البلد ان تعتمد فيها على الأجانب. بالإضافة الى قيود الملكية هناك قيود في قوانين بعض البلدان على حجم اقراض الشركة الأجنبية من سوق المال المحلي او عدد العاملين من الأجانب في الوظائف العليا او الدنيا ليس ذلك فحسب بل تقود الدولة بمساعدة شركاتها الوطنية ودعمها في وجه المنافسة الأجنبية.

فعالية نظم الاستثمار الأجنبي

■ لا تكاد قوانين بلد تخلو من نظام الاستثمار الأجنبي خاصة في الدول النامية يختلف النظام السعودي من حيث أنه لا يذكر الضمانات التي تقدم عند المصادر لأن فلسفة الدولة الاقتصادية لا تعرف المصادر.

■ وتشابه القوانين من حيث الحوافز يعني انه لن يكون بلد ميزة فوق البلدان الأخرى من هذه الناحية وبذا تكون الحوافز بين البلدان تلغى جاذبية البلدان لبعضها البعض. الحوافز اذن ضرورية وليس كافية لجذب الاستثمار الأجنبي وأن ما يجذب المستثمر الأجنبي ليس الاعفاءات بل وجود السوق والطلب الفعال أو المادة الخام المطلوبة اهم من وجود حوافز واعفاءات أو عدمها.

■ ما يهم المستثمر الأجنبي فعلا هو مناخ الاستثمار العام الذي يشمل حجم السوق وسهولة العمليات والتكلفة والمخاطر السياسية.

الفصل السادس

بيئة ادارة الاعمال البيئية السياسية و القانونية

البيئة و المخاطر السياسية

في البيئة السياسية هناك أولاً سياسة وحكومة البلد الأم الذي فيه مقر الشركة و أصلها، أهم اللاعبين في البيئة السياسية هم :

حكومة البلد المضيف ببنفوذها من سن القوانين و الاجراءات ثم بيروقراطيتها (أجهزتها الادارية) التي لها سلطة التنظيم وتنفيذ القوانين وتحصيل الضرائب. وهناك أيضا الجماعات ذات المصالح والفلات المهنية التي تؤثر على البيئة السياسية والتي بدورها تؤثر على عمليات الشركة الخارجية

أهم عناصر البيئة السياسية من وجهة نظر المنشاة :

- النظام الاقتصادي والقانوني
- حدة الشعور الوطني
- مدى تدخل الدولة و تحكمها
- الاستقرار السياسي

المخاطر السياسية و الاقتصادية

تتعرض المنشاة الأجنبية التي لها نشاط في بلد خارج مقرها الى اثار الحوادث السياسية في البلد المضيف أو اثارة التغير في العلاقات السياسية الخارجية لذلك البلد وقد يكون لذلك اثر سلبي.

المخاطر السياسية: هي احتمال حدوث تغير في سياسة الدولة المضيفة او بيئتها من شأنه ان يؤثر سلبا على أداء الشركة الأجنبية المعنية.

ويقسم بعض الكتاب المخاطر السياسية الى نوعين:

مخاطر عامة: تتعرض لها جميع الشركات الأجنبية بدون فرز.

مخاطر خاصة: تواجه شركة أجنبية او صناعة معينة او مشروعًا معينًا.

وتقسام الى نوعين:

(أ) تؤثر على الملكية وقد تستدعي التنازل عن كل أو جزء منها.

(ب) تؤثر على العمليات وبالتالي على التدفق النقدي ومعدل العائد.

الإجراءات الحكومية المتعارضة مع عمليات الشركات الأجنبية :

إجراءات محايدة : لا تفرق بين الشركات المحلية والدولية .

إجراءات منحازة : إعطاء الشركات المحلية ميزة مثل الحواجز الجمركية .

تعارض الأهداف بين المنشأة الدولية و الدولة المضيفة

تركز الصراعات تاريخياً بين الشركات الأجنبية وطموحات الدولة المضيفة حول أشياء مثل: وقع نشاط الشركة على التنمية الاقتصادية في الدولة، تهديد السيادة الوطنية ... الخ. وتتأثر النظرة إلى الصراع بالخلفية الفلسفية والنظر نحو الاقتصاد الحر وبالشعور الوطني والتوجه نحو العالمية وذلك من جانب البلد المضيف.

أما من وجهة نظر الشركة فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والعقارية وكذلك الأدوات والسياسات المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف كل ذلك عبارة عن عدة عوامل قد تحد من نشاط الشركة و الشيء المهم هو القدرة على التنبؤ لها أو التكيف معها فهي تعكس تغيرات في الأسبقيات الوطنية والسياسية.

تعارض المصالح الاقتصادية

السياسة النقدية (تسعي الدولة المضيفة للتحكم في سعر عملتها وعرض النقود داخل القطر لكن ذلك ليس من الضروري أن يتفق مع أهداف الشركة الأجنبية)

السياسة المالية (وهي المتعلقة بالإيرادات و الإنفاق الحكومي)

السياسات الحماية وسياسة التنمية الاقتصادية :

عندما تقوم الدولة بوضع حواجز جمركية أو غير جمركية أمام الواردات من الطبيعي أن تتأثر الشركات الأجنبية المصدرة إلى ذلك البلد وتشعر أن سوقها مهدد، الدولة قد تفعل ذلك لتشجيع الصناعة المحلية أو لتخفيف الواردات. تجد الشركات الأجنبية أن عليها أن تتعامل مع هذه الأوضاع بتغيير استراتيجيتها أو ربما مداراة هذه القيد.

تعارض المصالح في المجالات الغير الاقتصادية

هناك مجالات أخرى غير الاقتصادية أو هي اقتصادية لكن بطريقة غير مباشرة قد تتعارض فيها أهداف الشركة الأجنبية مع الأهداف الحكومية السياسية. ونستعرض هنا أهم تلك الاتهامات الموجهة نحو الشركات الدولية:

- استعمار اقتصادي
- الأمن القومي والسياسة الخارجية
- تشویه الإرث الثقافي و الديني
- اتهامات أخرى : استخدام تقنية غير ملائمة لموارد البلد مثل استخدام أساليب الناج تقال من استخدام البشر مما يعمق مشكلة العطالة

البيئة القانونية

بعض الجوانب القانونية في الاستثمار الخارجي:

- 1 - اللجوء إلى المحكم: نلاحظ أولاً الميل للجوء للمحاكم يختلف من بلد لبلد حيث بعض المجتمعات تتفضل اللجوء للمحاكم للفصل في النزاعات بينما في مجتمعات أخرى يفضل الملاز دون المصالحة خاصة في الدول الشرقية.
- 2 - الترجمة: بما أن التعامل يتم بين جنسيات ولغات مختلفة تكتسب الترجمة أهمية إضافية عد صياغة الاتفاقية ويجب في كيف سيفسرها القاضي أو المحكم اذا اضطر الطرفان للجوء اليهما.
- 3 - قانون من نطبق: ليست هناك محاكم دولية محايضة تنظر في النزاعات التي أحد طرفيها مستثمر أجنبي أو شركة وليس هناك هيئة دولية ترخص للشركات فهل للشركة وطن أو جنسية واحدة أم هل لها أكثر من جنسية طبقاً لوجه النظر الأمريكية الترخيص للشركة أي شركة بالعمل هو عمل من أعمال السيادة وجنسية الشركة من جنسية الدولة المرخص لها.
- 4 - اختيار المستشار القانوني: في بعض البلدان يقوم المحامي بمهام كثيرة خاصة في البلدان التي تتبع القانون العام وفي البلدان التي تتبع القانون الاداري نجد تخصصات كالبيان مثلًا التي بها خمس مهن قانونية للمحامين كمحامي توقيع ومحامي ضرائب.... الخ. والتوثيق نفسه قد يقوم به المحامي فقط في بلد وقد يكون مهنة لغير المحامي في بلد آخر. حالياً تحفظ الشركات الكبرى خاصة الأمريكية بمستشار قانوني كموظف دائم بالشركة.

النظم القانونية التي تخضع لها الشركات : قانون البلد الأم و البلد المضيف و الشرع الإسلامي

الفصل السادس

بيئة ادارة الاعمال البيئة الثقافية و الاجتماعية

البيئة الثقافية و الاجتماعية

الثقافة: هي مجموعة المعرفات والمعتقدات والفنون والقوانين والقيم والعادات والقدرات التي تميز مجموعة بشرية عن أخرى.

عناصر البيئة الثقافية

تنقسم العناصر الى ثلاثة عناصر ذات اثر محسوس على القرارات و الممارسات.

1 - العناصر فيزيقية: (طبيعية) : وهذه بدورها تتعلق بمجموعتين رئيسيتين:

عناصر الطقس و المناخ، الخصائص الجسدية والمظهر الخارجي (الطول والوزن واللون).

2 - العناصر الديمغرافية: و حيث تتضمن:

معدل النمو السكاني، حجم الأسرة، التعليم، الحضر والريف.

3 - العناصر السلوكية: و تتضمن:

بيئة المجتمع، الحراك الاجتماعي، الدين والنظرة الى العمل، أهمية نوع المهنة، النظم الاجتماعية، اللغة والاتصالات

المواومة بين الثقافات المختلفة

يزداد الحديث عن التقارب المتزايد في أساليب الحياة في دول العالم المختلفة وتظل الفوارق في الثقافة وأسلوب الحياة والقيم باقية ومؤثرة والمهم معرفة الدرجة التي تؤثر بها الرؤى المختلفة على أداء المنشآت والتي أي مدى علينا التكيف معها.

التفاوض و الفوارق الثقافية

التفاوض هو الاتفاق على تضييق الخلافات والوصول الى نتيجة يرضيها الطرفان المتفاوضان من خلال الحوار والأخذ والرد.

مراحل التفاوض تبدأ:

1. الاعداد. 2. العملية التفاوضية.

3. الاتفاق 4. التنفيذ

الفصل الثامن

بيان ادارة الاعمال

البيان المالية: المنظمات الاقتصادية و المالية الدولية

أولاً: منظمات تعمل لتحرير التجارة

1- منظمة التجارة العالمية:

وهي من أهم المنظمات الداعية إلى تحرير التجارة وأسست عام 1995 م بجنيف

وقد نص الاتفاق على أن للمنظمة أربع مهام:

1- تقديم منابر للأعضاء للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف و إطار لتنفيذ نتائجها.

2- ادارة اجراءات تسوية النزاعات

3- ادارة آلية استعراض السياسات التجارية

4- التعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين ووكالاتها من أجل تنسيق وتناغم السياسات الاقتصادية العالمية.

أهم مبادئ المنظمة

للمنظمة مبادئ وقواعد عديدة أهمها ما يلي:

مبدأ الدولة بالرعاية:

ويقصد به أن على أي دولة عضو تمنح ميزة تجارية لدولة عضو آخر، أن تمنح تلك الميزة لجميع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة أيضا.

مبدأ الشفافية: يعني أمرين

(أ) ويقصد بذلك نشر المعلومات حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التي قد تؤثر على التجارة وذلك بشكل واضح.

(ب) تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على القيود الجمركية فقط.

مبدأ المعاملة الوطنية:

وهو التزام الدول الأعضاء بمنح المنتج نفس المعاملة الممنوحة للسلع المحلية على صعيد التداول والتصدير والضرائب والمواصفات.

ثانياً: منظمات تعمل في تمويل موازين المدفوعات

١- صندوق النقد الدولي:

تم انشاؤه عام 1944 م في مدينة بريتون ووتر بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويهدف الصندوق إلى خلق منظمة دائمة تعمل على:

١- تشجيع التعاون النقدي بين الدول الأعضاء

٢- العمل على ثبات أسعار صرف العملات

٣- التخلص من قيود الصرف الأجنبي

٤- مساعدات الدول التي تعاني من اختلال ميزان المدفوعات.

وظائف الصندوق:

١- تنسيق أسعار الصرف بين الدول الأعضاء

٢- تقديم القروض للدول المحتاجة لمعالجة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات.

٣- تبادل الآراء و التشاور.

٠ رأس المال 145 بليونا بعد زيادته بنسبة 50% عام 1990 بواسطة ادارته العليا.

٠ يدير الصندوق مجلس محافظين ووزراء ماليات الدول الأعضاء ومجلس مديرين تفديزيين له رئيس هيئة ادارية ويجتمع مرة كل عام

٠ تساهم الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق بنسب مختلفة حسب الدخل القومي والوزن التجاري، وتسدد الحصة بالذهب أو بالدولار والباقي بالعملة الوطنية

٠ للدول الخمس الكبرى أكبر حصة في رأس المال بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية.

٠ يتم التصويت على قرار الصندوق بنظام الحصص. أي أن تأثير الدولة في ادارة الصندوق يعتمد على حجم حصتها في رأس المال.

٢- صندوق النقد العربي:

أنشأ صندوق النقد العربي عام 1976 م ومقره أمارة أبو ظبي وتساهم فيه جميع الدول العربية و هو يشبه صندوق النقد الأجنبي في أهدافه و ادارته ويجتمع مرة كل عام.

اهداف الصندوق هي:

- 1 - تصحيح الاختلال في موازين الدول الأعضاء.
- 2 - استقرار أسعار صرف العملات بين الدول الأعضاء.
- 3 - تطوير الأسواق المالية العربية
- 4 - تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية.
- 5 - تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء.

ثالثاً: منظمات تعمل في تمويل التنمية والاستثمار

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

انشئ عام 1944م بموجب نفس اتفاقية صندوق النقد الدولي. والعضوية في هذا الصندوق من شروط العضوية في البنك.

الادارة ورأس المال:

- رأس المال تقريباً 11.5 مليار تقريراً.
- ادارة البنك مماثلة لإدارة صندوق النقد
- يعمل كالمصارف التجارية لأنه يعتمد في تمويل عملياته على الأموال التي يقترضها من السوق أكثر من اعتماده على رأس المال

اهداف البنك:

- 1 - العمل على نمو التجارة العالمية
- 2 - تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة
- 3 - منح القروض إلى المؤسسات الاقتصادية الخاصة إلى الدول الأعضاء.

2- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

اتخذ قرار إنشائه في مؤتمر القمة العربية عام 1967م وبدأ مزاولة العمل في دولة الكويت عام 1974م وتساهم كل الدول العربية في تمويله.

اهدافه

- 1 - تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري في الدول العربية.
- 2 - تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- 3 - توفير الخبرات والمعونات الفنية في مجالات التنمية الاقتصادية.

البيئة القانونية

البنك الإسلامي للتنمية:

إنشاء البنك في جده عام 1974 م .

ومن أهم أهدافه:

- 1 - المشاركة في رؤوس أموال المشروعات الانتاجية في الدول الأعضاء
- 2 - المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين دول الأعضاء
- 3 - قبول الودائع واجتذاب الأموال بأي وسيلة شرعية أخرى
- 4 - منح قروض لتمويل المشروعات الانتاجية في القطاعين العام والخاص في دول الأعضاء.

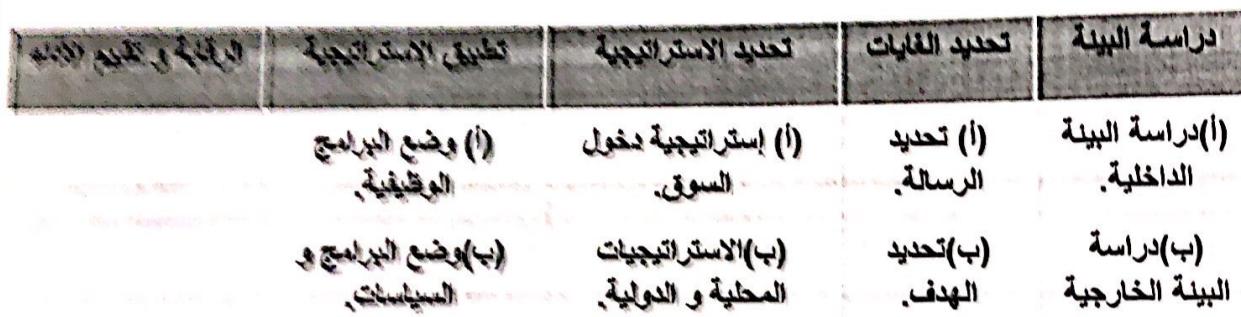
المصل العالى

التخطيط الاستراتيجي الدولى

- يعتبر التخطيط من أهم وظائف الإدارة ويمكن تعريفه بأنه "تحديد الأهداف وتحقيقها في الواقع".
- اما التخطيط الاستراتيجي فقد ثُرِفَ به أنه "التعليم للمنشأة وال نقاط قوتها الداخلية و من ثم تحديد الأهداف والاشامات مطولة وقصيرة المدى". و فيما يختص بالشركة المحلية فهو أنها محدودة ولكن خارج إلى المجال الدولي تصبح الهيئة أوسع وأشمل.

مراحل التخطيط الدولى الاستراتيجي

و التخطيط الدولى عملية تتكون من عدة مراحل متداخلة ذات تغذية رجعية، ويمكن أن نذكر هذه المراحل كالتالي:



أولاً: دراسة البيئة

أ- البيئة الداخلية:

على المنشأة أن تعرف مصادر قوتها وضعفها أولاً و ذلك بتحليل مواردها وأدائها بلن تقوم بهما يعرف بتحليل SWOT أي تحليل نقاط القوة والضعف و حصر مواردها المحلية و العالمية و البشريه المباشرة وغير المباشرة. وهذا التحليل يسمى تحليل تسلسل القيمة.

ب - دراسة البيئة الخارجية:

و يكون بدراسة المفاضلة بين البلدان أولاً ومن ثم وضع الإستراتيجية المناسبة والجهود لأرضاع البلدان المختارة.

- استخدام عنصر واحد أساسى على أساسه تستبعد عدداً كبيراً من البلدان مثلاً متوسط دخل الفرد.

- الرسوب التجاري يتم على أساس الفاضلة بين البلدان في مراحل وفي كل مرحلة يستبعد بعض الأقتدار على أساس مؤشر واحد ثم ينتقل إلى المؤشر التالي.
- إخلاصه: من المهم أن تبني الشركة الدولية قرارها على أكبر عدد ممكن من المؤشرات وان تنظر الى القطر في مجده أي الى مناخ الاستثمار في ذلك القطر.
- و هناك اعتبارات مهمة قبل اتخاذ القرار الاستثماري في بلد ما، هذه الاعتبارات يمكن ان نجملها فيما يلى:
- المناخ الاستثماري:** المقصود بمناخ الاستثمار هو مجل العناصر القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار.
- أهم العوامل المؤثرة على المناخ الاستثماري:** حجم السوق، سهولة القيام بالعمل التجاري، التكاليف والموارد المتوفرة، درجة المخاطرة.

ثانياً: تحديد الغايات

صياغة الرسالة: ويراعى الأمور التالية:

- يمكن أن تكون الرسالة متواضعة وتناسب حجم المنشأة.
- ليس من الضرورة أن تكون الرسالة مقننة ومصاغة في كلمات بلغة موضوعة على الواجهة.
- أحياناً تكون الرسالة مكتوبة ومحددة بوضوح وأحياناً تكون ضمنية يفهمها الجميع بدون أن يعبروا عنها.
- وجود الرسالة أمر مهم لأنها ترشد وتوجه اعمال المنشأة وعلى صوتها تحدد الأهداف.

وضع الهدف:

- الهدف هو تحقيق أعظم قدر ممكن من الأرباح.
- لا بد أن تكون هناك أهداف وهي أيضاً يمكن أن تكون رسمية ومنصوصاً عليها كما تفعل الشركات الأمريكية والغربية ويمكن أن تكون ضمنية غير منصوص عليها لكن الجميع يفهمها ويعرفها كالشركات اليابانية.

شروط الأهداف:

- أن تكون قابلة للقياس (كمية، رقمية، نسبية).
- أن يكون محدد بفترة زمنية.
- أن يصاغ بشكل عام ثم بشكل فرعي على مستوى المناطق أو الوظائف المختلفة.

ثالثاً: تحديد الاستراتيجية

قسم ديفيد الاستراتيجيات إلى أربعة أنواع رئيسية هي:

- 1 - استراتيجيات تكامل (خلفي، أمامي، أو افقي)
- 2 - استراتيجيات تغفل أو تطوير المنتج أو السوق.
- 3 - استراتيجيات تنوع.
- 4 - استراتيجيات تقهقر.

من الجانب الآخر هناك تصنيف Porter الشائع إلى:

- 1 - استراتيجية الريادة في التكلفة.
- 2 - استراتيجية التميز (الميزة التنافسية).
- 3 - استراتيجية التركيز على جزء من السوق.

نموذج بيرلميوتر و التخطيط الاستراتيجي (X)

طبق بيرلميوتر النموذج (الأحادي - تعددي - إقليمي، عالمي) حيث إن هذا المنظور مع العامل الاقتصادي (التكلفة والعائد) مع العامل السياسي (سياسة الدولة المضيفة) يحدد كيفية التخطيط للشركة الدولية. حيث إن المنظور الأحادي يكون توجهه هو الأرباح والأرباح فقط بينما في المنظور التعددي يصبح السعي للقبول من أهل البلد المضيف والشرعية هو الذي يوجه مهمة الشركة بينما في المنظور الإقليمي والعالمي لكلاً الربح والقبول دور مهم في تحديد رسالة الشركة.

تحديد استراتيجية دخول السوق الأجنبي

تناقضت الاستراتيجيات التي يمكن بها للمنشأة أن تستغل السوق وذلك التناقض مصدره حجم الاستثمارات التي تخصصها لذلك السوق ومدى تحكمها في العمليات فيه وقربها و مباشرتها للعمليات بنفسها أم من خلال آخرين.

1- التصدير للسوق الخارجي: يمثل هذا أقل قدر من الاستثمارات التي تقوم بها الشركة لاستغلال السوق وهو عادةً أحسن خيار لأنَّه قليل المخاطر لقلة الاستثمار.

2- استغلال السوق بدون تملك حصة (علاقات تعاقدية): الترخيص لمنتج محلي، عقود الامتياز، عقود الادارة، مشاريع تسليم المفتاح.

3- غزو الأسواق عن طريق المساهمة: المشاركة (المشاريع المشتركة)، الملكية الكاملة.

4- التحالفات الاستراتيجية

5- شراء شركة جاهزة أم البدء من الصفر

تحديد الاستراتيجية (الخلاصة)

وفي النهاية اية استراتيجية تختار الشركة تعتمد على العوامل البيئية السياسية والاقتصادية وعلى موارد الشركة.

يجب على كل شركة ان تقارن اقتصاديات كل بديل (التكلفة والعائد) لتحديد الاستراتيجيات التي تناسبها.

رابعاً: تطبيق الاستراتيجية

يتم تطبيقها بتقسيمها الى أجزاء تقوم بها جماعات معينة وحتى داخل هذه الجماعات يوجد تقسيم اضافي.

هناك مستويات مختلفة لمستويات التخطيط الاستراتيجي يمكن اجمالها فيما يلي:

1 - مستوى رئاسة الشركة.

2 - مستوى الصناعة عالمياً أو المستوى الاقليمي.

3 - مستوى الشركة التابعة.

4 - مستوى الوحدة.

وضع الاستراتيجيات الوظيفية

تجزئة وتنسيق العمليات يتطلب وضع استراتيجية لكل وظيفة.

وضع السياسات: هي قواعد ارشادية تعكس توجه الشركة وتخدم أهدافها وهي اما سياسات عامة او سياسات تختص بوظائف معينة او بلد معين.

البرامج: هي مجموعة من الموارد المختارة لتحقيق مهمة معينة في فترة زمنية محددة

وضع السياسات و البرامج يأخذنا الى المرحلة الاخيرة وهي التنفيذ. وطبعا يمكن ان تكون هناك خطوات أكثر دقة كالإجراءات المطلوبة لتنفيذ تلك البرامج.

خامس: الرقابة و تقييم الأداء

الرقابة: هي تحديد مدى مطابقة أداء الشركة للحظة الموضعة واتخاذ الاجراء اللازم في حالة الانحراف.

وهذا يتطلب

(أ) وجود خطة لها أهداف

(ب) وجود نظام معلومات لمتابعة الأداء في مناطق مجالات عمل الشركة المختلفة.

المعايير العامة في تقييم الأداء:

- معايير مالية و ادارية.
- معايير أداء المديرين.
- العلاقة مع الدولة المضيفة مجال من المهم تقييم الأداء فيه.

الفصل الثاني عشر

التسويق الدولي

هو القيام بالأنشطة الهدافه الى تخطيط، تسعير، توجيه والترويج لتدفق سلع وخدمات الشركة الى المستهلكين والمستخدمين في أكثر من قطر مع تحقيق ربح.

التسويق الدولي و فلسفاته: التسويق الدولي والمحلّي متشابهان فيما يلي:

- كلاهما ادارة لعملية التبادل المربح بين المنشأة و عملائها.
- كلاهما يعمل على اشباع رغبة المستهلكين بطريقه اكفاء.

بينما يختلفان فيما يلي:

- الاختلافات الداخلية بين بيئنة السوقين.
- الأسواق الخارجية تتضمن العمل عبر الحدود وعلى هذا فلها قضايا ومشاكل مختلفة.

كل منهما منهج و أدوات مستقلة.

فلسفات التسويق الدولي

أولاً: فلسفة السوق المحلي الإضافي

هي أقدم الفلسفات الثلاثة. وهي انعكاس لممارسات الشركات الصغيرة اذ تفرض هذه الفلسفة أن الأسواق الخارجية شيء ثانوي أو إضافي للسوق المحلي في الوطن الأصلي، فالسوق المحلي عمدًا أعمال الشركة، بينما السوق الخارجي عمل هامشي تستطيع المنشأة الحياة بدونه مكتفية بالسوق المحلي ولا بأس من سوق خارجي لتحقيق أرباح إضافية.

ثانياً: فلسفة مجموعة الأسواق المحلية المتعددة

- 1- أن كل سوق يختلف عن الآخر ويستطيع المساهمة في تحقيق أهداف المنشأة.
- 2- بالإمكان تحقيق وفرات بتنسيق وتكامل نشاطات الشركة في كل سوق.

هذه الإستراتيجية حديثة العهد نسبياً وتمثل بدون شك تقدماً وتحسنًا فوق الإستراتيجية الأولى التي ترى في السوق العالمي مجرد زوايا وإضافات.

دورها في تطوير المفهوم العامي واحد

في هذه النظرية المفهومية الكلامية أو الشاملة للتسويق محلياً أو خارجياً، وهذا لا ينطوي على حدة ولكن على أسلوب المساهمة التسويقية لكل سوق في تحقيق أهداف الشركة الكلامية.

دراسة وتحليل السوق

هذا دراما الأسواق بتعدد حجم السوق لمعرفة أن كانت به قوة شرائية كافية يمكن من خلال خدماتها جذب أرباح كافية قبل أن تبدأ الشركة في اختيار المزدوج التسويقي المناسب.

سياسات المزدوج التسويقي

سياسات المنتج:

على خط مواز للفلسفة التسويقية الثلاث يمكن أن نتصور فلسفات موازية نحو السلعة التي نتعامل فيها وذلك كالآتي:

1 - نحن نبيع ما نصنع.

2 - نحن نصنع ما نبيع.

3 - نحن نكفي ما نصنع لاحتياجات السوق.

وهذا يتعلق القرار بتصميم و إعادة تصميم السلع لتناسب الأسواق والى أي درجة نقوم بذلك.

سياسات التسعير:

1 - التدخل الحكومي في الأسعار.

2 - تنوع الأسواق.

3 - طول القناة التسويقية

4 - أسعار العملات

5 - سياسية السعر الثابت و المتغير.

الترويج:

١ - سياسة الدفع.

يكون الهدف أمامك والدفع كسياسة ترويجية تعنى التركيز على أسلوب البيع الشخصي الذي فيه تتحدث إلى المشتري المحتمل عن قرب

٢ - سياسة الجذب.

يكون الهدف خلفك. والجذب كسياسة ترويجية تعنى استخدام أساليب التغطية الشاملة في الصحف والمجلات والمذيع والمذاعة والتلفاز، الخ

سياسات التوزيع:

يناقش التوزيع عادة من جانبي التوزيع المادي و الغير مادي. و سنقتصر هنا على التوزيع الغير مادي.
عندما تدخل شركة سوقاً خارجياً ستجد أن عيها الاعتماد على نظم و شبكات التوزيع الموجود فيه والعمل من خلال الوسطاء الموجودين إذ من الصعب عادة تنظيم شبكة جديدة و اذا كانت هناك منافسة في السوق من منتجين اخرين فستلاقى الشركة صعوبة في استخدام الشبكة الموجودة.

تسويق الخدمات دولياً

ان الفرق غير واضح دائماً فكثير من المنتجات هي خليط من الاثنين لكن الخدمات تتصل بنشاطات و عمليات محصلتها الأساسية غالباً سيء غير ملموس وقد عرفت الخدمات على أنها تتصل بأشياء غير ملموسة يتولد عنها اشباع كالتأمين أو أشياء ملموسة يتولد عنها اشباع مباشر كالمواصلات او اشياء ملموسة تتولد الاشباع سوياً عندما تشتري مع سلع و خدمات أخرى كالتسليف.

خصائص أسواق الخدمات الدولية:

- الحماية الزائدة
- الاحتكاك المباشر عند التبادل
- وجود اقتصاديات في تمركز الخدمات المتشابهة جغرافياً.

متطلبات تسويق الخدمات الدولية

يتطلب تسويق الخدمات دولياً تكييفاً خاصاً في جوانب عديدة نذكر منها

- | | |
|-------------------------------------|-------------------------|
| 2 - المرونة الاستراتيجية والتكتيكية | 1 - مجال التوظيف |
| 5 - شبكات الاتصال | 4 - الترويج |
| | 3 - التمايز في المنتجات |

الفصل الرابع عشر
ادارة الموارد البشرية الدولية

اختيار المديرين

العوامل المؤثرة في اختيار المديرين

- نسبة الملكية في الشركة الخارجية
- نوع الصناعة
- درجة التقنية
- سوق السلعة المعامل فيها
- عمر الاستثمار الشكل التنظيمي و التكلفة

عوامل خاصة بالأفراد المرشحين.

- الكفاءة و الخبرة
- مجالات الأداء
- القدرة على التأقلم
- مدى الالتزام بالدولية
- تقبل أمرته للعمل في الخارج

عوامل خاصة بالبلد المضيف

- التقدم الفنى و النمو
- الاستقرار السياسي
- توفر كفاءات محلية
- مدى تحكم الدولة في الاستثمار و قوانين الهجرة

اختيار مديرى الشركات التابعة:

هل نختار مدير من البلد الأم، أم المضيف، أم بلد ثالث؟

النظرية الأحادية الاختيار من البلد الأم.

النظرية التعديدية الاختيار من البلد المضيف

النظرية الإقليمية الاختيار على مستوى الإقليم

النظرية العالمية : الاختيار من أي بلد في العالم

الاختيار من البلد الأم مقارنا بالاختيار من البلد المضيـف

• التكلفة : أجور، مواصـلات، سـكن، تـنـقل ...

• سهولة التأقـلـم

• الخوف من مقاومة محلية

التحديـات التي تواجه المدير الأجنبي:

البيـنة الفـيـزـيـقـيـة المـحـلـيـة (الـطـقـسـ، مـسـتـوىـ الـمعـيـشـةـ، التـرـفـيـهـ ...)

البيـنة الـاجـتمـاعـيـة (الـسـلـوكـيـاتـ، الـلـغـةـ، الدـينـ، العـادـاتـ ...)

فـنيـةـ وـمهـنيـةـ (حجمـ العملـ، مـسـتـوىـ التـقـنـيـةـ أيـ هلـ هيـ ولـيـدةـ أمـ أـكـثـرـ ...)

العـلـاقـةـ معـ الـحـكـومـاتـ وـ الرـئـاسـةـ (مسـؤـولـيـتـهـ عنـ اـسـمـ الـبـلـدـ الأمـ ..)

تحـديـاتـ العـودـةـ (بعدـ العـودـةـ قدـ يـهـمـلـ نـتـيـجـةـ فـقـدـهـ وـضـعـهـ الـمـمـيـزـ السـابـقـ فيـ بلـدـةـ، التـأـثـرـ بـالـتـقـافـاتـ ...)

مزـايـاـ تعـيـينـ مدـيرـ منـ الـبـلـدـ المـضـيـفـ

اـذـاـ كانـ تعـيـينـ اوـ اـخـتـيـارـ مدـيرـ أـجـنـبـيـ تحـيـطـهـ صـعـوبـاتـ فـمـاـذاـ عـنـ الـبـدـيلـ الـوطـنـيـ وـمـاـ هـيـ مـزـايـاهـ؟

• مـعـرـفـةـ المـدـيرـ الـوطـنـيـ بـبـيـنـةـ وـتـقـافـةـ الـبـلـدـ المـضـيـفـ

• اـخـتـيـارـ مدـيرـ وـطـنـيـ قدـ يـسـاعـدـ المـبـيـعـاتـ وـالـمـعـنـوـيـاتـ

• المـدـيرـ الـوطـنـيـ أـقـلـ تـكـلـفـةـ

• أـحـيـاناـ يـتـطـلـبـ قـانـونـ الـبـلـدـ المـضـيـفـ اـشـراكـ الـمـلـيـبـينـ فـيـ الإـدـارـةـ.

الـخـصـائـصـ الـمـطلـوـبـةـ فـيـ المـدـيرـ الدـوـلـيـ

• الـقـدـرـةـ عـلـىـ تـطـوـيرـ وـاسـتـخـادـ مـهـارـاتـ اـسـتـرـاتـيـجـيـةـ عـالـيـةـ.

• الـقـدـرـةـ عـلـىـ اـدـارـةـ التـغـيـرـ وـالـتـحـولـ

• الـقـدـرـةـ عـلـىـ اـدـارـةـ التـنـوـعـ التـقـافـيـ

• تـفـهـمـ نـحـوـ التـقـافـاتـ الـأـخـرىـ

• الـقـدـرـةـ عـلـىـ تـصـمـيمـ الـعـلـمـ دـاخـلـ هـيـاـكـلـ تـنـظـيمـيـةـ مـرـنـةـ

• الـقـدـرـةـ عـلـىـ الـعـلـمـ مـعـ الـأـخـرـيـنـ فـيـ مـجـمـوعـاتـ وـفـرـقـ

• الـقـدـرـةـ عـلـىـ التـوـاـصـلـ

- القدرة على التعلم ونقل المعرفة في المنظمات
- القدرة على التفاوض
- لياقة بدنية ونضج عقلي

واجبات ادارة الموارد البشرية الدولية

- تحليل الوظيفة و البيئة و التنظيم
- الاستقطاب
- التدريب و التطوير
- التأقلم عند العودة
- المكافآت المالية و الأجرور.